التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية في مقاطعة ١٧ البوذياب في قضاء الرمادي

المدرس الدكتور خالد اكبر عبدالله
جامعة الانبار- كلية التربية للعلوم الانسانية- قسم الجغرافية

تناول هذا البحث دراسة (التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية في مقاطعة ١٧ البوذياب في قضاء الرمادي) وقد تمت دراسة هذا البحث من خلال تناول دراسة السكان ونموهم ومراحل التوسع السكني في المنطقة وكذلك دراسة اثر التوسع السكني على الإنتاج الزراعي واخيرا النتائج والتوصيات، ينطلق البحث من فرضية مفادها ان التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية يؤدي الى انخفاض مساحة الأراضي الزراعية وبالتالي الى انخفاض كمية الإنتاج الزراعي.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج الآتية:

١. ارتفاع معدل النمو السكاني في منطقة الدراسة ادى الى التوسع في بناء الوحدات السكنية على حساب الأراضي الزراعية.
٢. ان نسبة ٦٦.٥% من عدد الوحدات السكنية في منطقة الدراسة قد شيدت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) بسبب ارتفاع المستوى المعاشي للسكان وزيادة نسبة الانشطار الأسري خلال هذه الفترة.
٣. انخفاض نسبة مساحة الأراضي المزروعة في منطقة الدراسة والتي بلغت ٣٥% من مجموع المساحة الكلية للأرض الزراعية في المقاطعة.

Housing expansion for Agricultural lands in county 17 al-botheab in AL- Rramad city.

Dr. khalid. Akber. Abdallah.
Anbar university. College of education for human sciences. Dept-Geography.

This research deals with (Housing expansion for Agricultural lands in county 17 al- botheab in AL- Rramad city)this **study**ing contains population and growing them, studying for housing stages in that county, effect of housing expansion on agricultural production, finally results and recommendations.
Research s assumption is housing expansion for agricultural lands perform to reduce area of agricultural land sand quantity of agricultural production.
Results:

1. In crease in rage of population al growing in studying county led to expansion in housing units for agricultural lands.
2. percent 66.5% housing units built during (2000-2009) because of high standard of living for peoples and multiple-families during this period.
3. Reduce percent of plant lands in studying area about 35% from total of agricultural lands in county

المقدمة

تعد الأراضي الزراعية واحدة من اهم الموارد الطبيعية المتجددة والمنتج الأساسي للغذاء لجميع الكائنات الحية سواء كان ذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة لذلك

اصبحت المحافظة عليها والعمل على تجديد خصوبتها امرا ضروريا وملحا سواء كان ذلك على مستوى الافراد او الحكومات لذلك فان الكثير من دول العالم قد سنت القوانين والانظمة التي تحمي الأراضي الزراعية من الاستخدام العشوائي لها من قبل الانسان او التفريط بها لأغراض غير زراعية.

وبالمقابل نرى ان دولا اخرى قد اهملت الارض وتركت الانسان يتصرف بها وفق رغباته واهوائه دون مراعاة لاهميتها، اذ ان الأراضي التي تخصص للتوسع السكني في كثير من المدن تكون في معظم الاحيان من افضل واخصب الأراضي الزراعية والامثلة على ذلك كثيرة خاصة المدن الكبرى في العالم العربي التي نمت وامتدت ضواحيها على السهول الزراعية الخصبة منها، امتداد مدينة الجزائر على سهل المتيجة حيث اكتسح العمران نسبة ٢٠% من الأراضي الخصبة وامتداد مدينة دمشق على مساحات واسعة من سهل الغوطة وتوسعات مدينة القاهرة على دلتا النيل [١]، وكذلك توسع مدينتي بريدة وعنيزة في السعودية على حساب الأراضي الزراعية حيث زادت المساحة المبنية في مدينة بريدة (٣١.٥)كم٢ خلال واحد وعشرين سنة الاخيرة وكذلك زادت المساحة المبنية في مدينة عنيزة (١١.٣)كم٢ خلال نفس الفترة وان معظم هذه الزيادة في المساحات المبنية كانت على حساب الأراضي الزراعية الخصبة[٢].

ويعد القطر العراقي احد الدول التي تعاني من مشكلة انخفاض مساحة الأراضي الزراعية بسبب التعدي السكني على حسابها، وبسبب خطورة هذه المشكلة والنتائج السلبية التي تتمخض عنها جاءت هذه الدراسة للوقوف على هذه المشكلة والبحث في اسبابها ونتائجها ومحاولة معالجتها. وقد تم اختيار مقاطعة ١٧ البوذياب احد مقاطعات قضاء الرمادي انموذجا لدراسة هذه المشكلة.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في انخفاض مساحة الأراضي الزراعية بسبب التوسع السكني على حساب هذه الأراضي وما يسببه ذلك من انخفاض الإنتاج الزراعي.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من أهمية الارض الزراعية للإنسان باعتبارها مورد طبيعي متجدد يدر للإنسان خيرات كثيرة، لذلك لابد من الاهتمام بمشكلة التوسع السكني على حساب الارض الزراعية .

اهداف البحث

يهدف البحث الى:.

دراسة اسباب التوسع السكني على حساب الارض الزراعية

دراسة النتائج التي تتولد عن التوسع السكني

معالجة التوسع السكني على الارض الزراعية وسبل المحافظة عليها

فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث بما يأتي:

١. ان زيادة عدد السكان وارتفاع معد النمو السكاني يؤدي الى زيادة عدد الوحدات السكنية وبالتالي يؤدي الى انخفاض مساحة الارض الزراعية.

منهجية البحث

تناول هذا البحث معالجة مشكلة التوسع السكني على حساب الارض الزراعية في مقاطعة ١٧ البوذياب وقد اعتمدت الدراسة على الكتب والبحوث والتقارير والبيانات الإحصائية والخرائط التي تخص منطقة الدراسة كما تم الاعتماد على الدراسة الميدانية واستمارات الاستبيان والمقابلات الشخصية مع سكان منطقة

الدراسة لسد النقص في البيانات والمعلومات التي جمعت حول مشكلة منطقة الدراسة.

حدود البحث

١. الحدود الفلكية: تنحصر منطقة الدراسة بين دائرتي عرض ْ٣٣ َ٣٥ و ْ٣٣ َ40 شمالا وبين خطي طول ْ٤٣ َ٢٧ و ْ٤٣ َ35 شرقا وهي بهذا الموقع تكون في جنوب المنطقة المعتدلة الشمالية.

٢.الحدود الطبيعية: تقع مقاطعة ١٧ البوذياب في الجزء الشمالي الغربي من السهل الفيضي وعلى يسار نهر الفرات بمسافة ٤كم.

٣. الحدود الإدارية تعد مقاطعة ١٧ البوذياب إحدى مقاطعات قضاء الرمادي (لاحظ الخريطة رقم(١) والخريطة رقم (٢)) وتقع الى الشمال من مركز القضاء يحدها من الشمال ٣٦ الجبل ومن الجنوب مقاطعة ١٦ الزوية ومن الشرق مقاطعة ١٤ الجرايشي ومن الغرب مقاطعة ١٨ الطالعة.

محاور البحث

لقد تم تناول البحث وفق المحاور الآتية:

أولا: السكان عددهم ونموهم

ثانيا: مراحل التوسع السكني في منطقة الدراسة

ثالثا: اثر التوسع السكني على الإنتاج الزراعي

خريطة رقم (1):موقع منطقة الدراسة بالنسبة لمحافظة الانبار

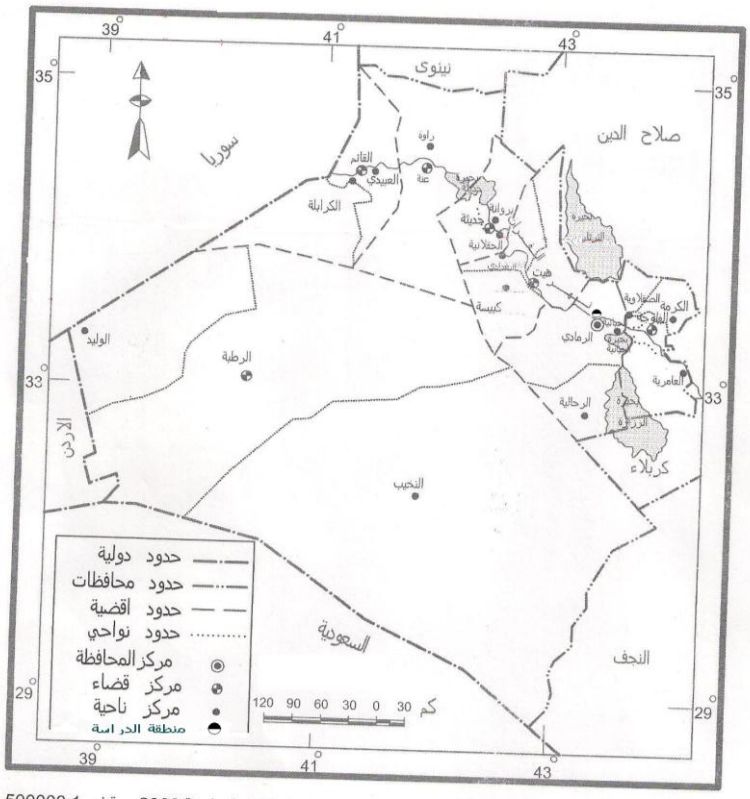

المصدر _ وزارة الري ، مديرية المساحة العامة ، خارطة محافظة الانبار الادارية ، لسنة 2000 ، مقياس 1:500000

خريطة رقم (2): موقع منطقة الدراسة بالنسبة لمقاطعات قضاء الرمادي

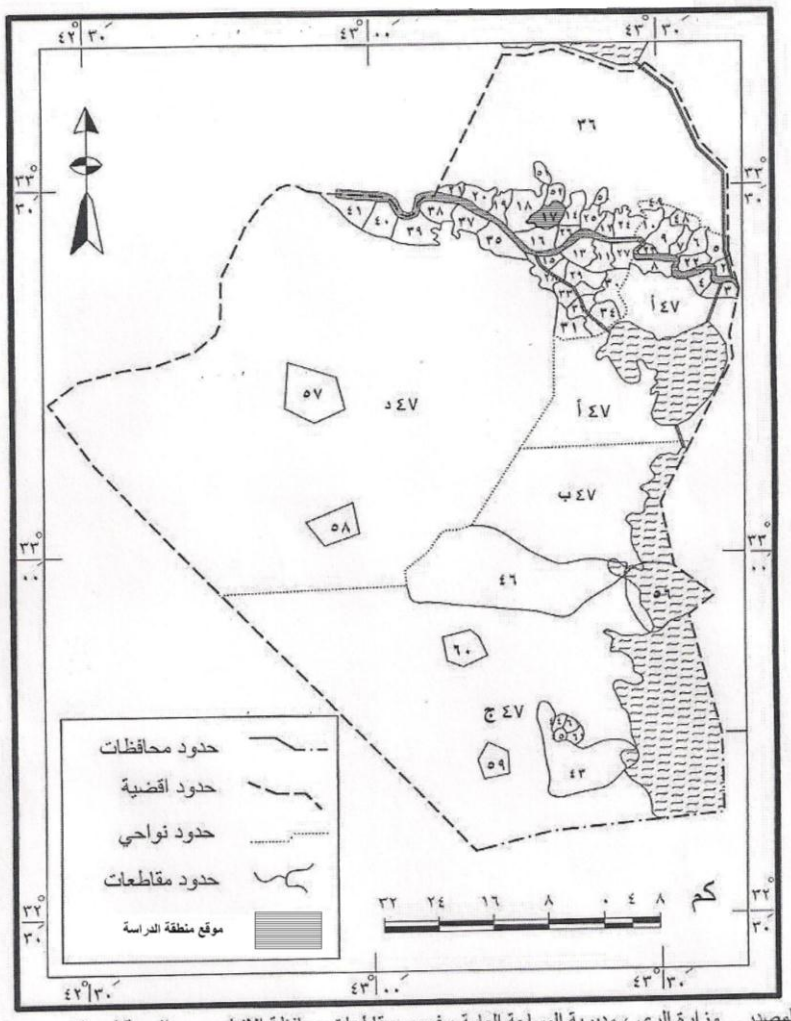

المصدر _ وزارة الري ، مديرية المساحة العامة ، فهرس مقاطعات محافظة الانبار ،٢٠٠٠ ، مقياس ١:٥٠٠٠٠٠

أولا: السكان نموهم وعددهم

يمثل السكان السبب الرئيسي للتوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية اذ ان عدد السكان في زيادة مستمرة (لاحظ الجدول رقم ١) مما يولد الحاجة الى بناء وحدات سكنية جديدة والتي ستتطلب مساحات اضافية تقتطع من الأراضي الزراعية.

جدول رقم (١): عدد السكان في منطقة الدراسة للفترة (١٩٧٧-٢٠٠٩)

السنوات	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٠٩
عدد السكان	١٣٨٦	٢٣١٤	٣٨٤٩	٦٤٩٧

المصدر: عمر فتاح كامل، التباين المكاني لتوزيع سكان قضاء الرمادي للمدة (٧٧٩١-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة الانبار، كلية التربية) قسم الجغرافية، ٢٠٠٨، ص٢١٣.

شكل رقم (١): عدد السكان في منطقة الدراسة للفترة (١٩٧٧-٢٠٠٩).

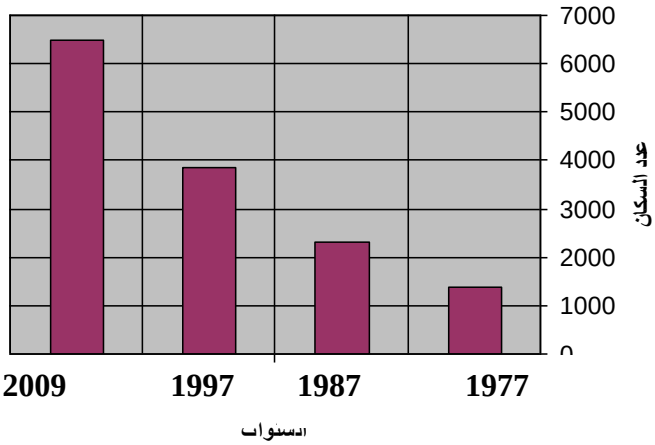

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على الجدول رقم (١).

يلاحظ من الجدول رقم(١) والشكل رقم(١) ان عدد السكان في منطقة الدراسة في تزايد مستمر فقد بلـغ عدد السكان (١٣٨٦) نسمة عام ١٩٧٧ ارتفع فـي عـام ١٩٨٧ ليصل الـى(٢٣١٤) نسمة محققا زيادة قدرها (٩٢٨) نسمة وبلـغ معدل النمـو السـكاني للفتـرة نفسـها (٥.٢) وهـو اعلـى مـن معـدل النمـو فـي القضـاء والمحافظة، لاحظ الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٢).

وفـي عـام ١٩٩٧ بلـغ عدد سكان منطقة الدراسة (٣٨٤٩) نسمة محققا زيادة قدرها (١٥٣٥) نسمة وبلـغ معدل النمو السكاني للفترة ١٩٨٧–٢٠٠٩ في منطقة الدراسة(٥.٣)، وهو ايضـا اعلـى من معدل النمو فـي القضـاء والمحافظـة للفترة نفسها.

جدول رقم (٢): معدل النمو السكاني للفترة (١٩٧٧–٢٠٠٩) في منطقة الدراسة.

السنوات	١٩٨٧–١٩٧٧	١٩٩٧–١٩٨٧	٢٠٠٩–١٩٩٧
مقاطعة ١٧ البوذياب	٥.٢	٥.٣	٥.٤
قضاء الرمادي	٣.٥	٣.٨	٣.٨
محافظة الانبار	٤.١	٣.٧	٣.٨

المصـدر: عمـر فتـاح كامـل، التبـاين المكـاني لتوزيـع سـكان قضـاء الرمـادي للمـدة (٧٧٩١–٢٠٠٥)، رسـالة ماجسـتير(غير منشـورة) جامعـة الانبـار، كليـة التربيـة) قسـم الجغرافية، ٢٠٠٨، ص٢١٥.

شكل رقم (٢): معدل النمو السكاني للفترة (١٩٧٧-٢٠٠٩) في منطقة الدراسة.

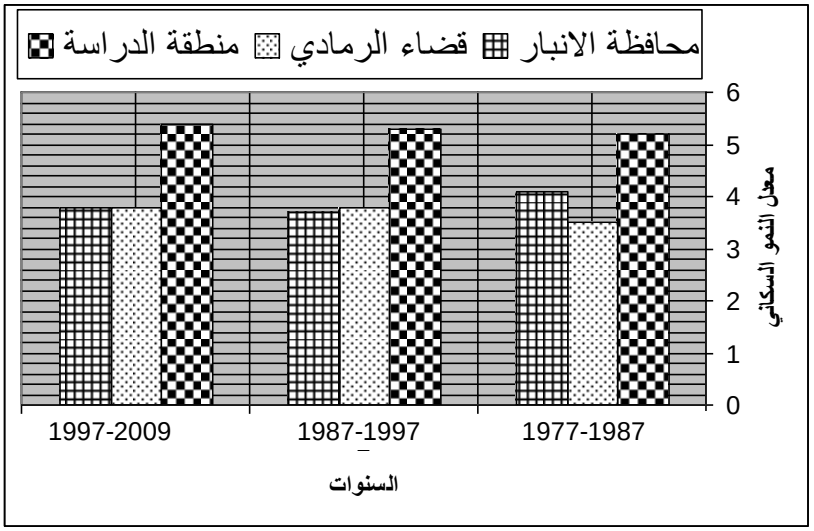

المصدر: الشكل من عمل الباحث اعتمادا على الجدول رقم (٢).

اما في عام ٢٠٠٩ فقد تضاعف عدد سكان منطقة الدراسة ليصل الى (٦٤٩٧) نسمة بزيادة قدرها (٢٦٤٨) نسمة، وارتفع كذلك معدل النمو السكاني ليصل الى (٥.٤).

مما سبق يتضح ان عدد السكان في منطقة الدراسة في زيادة مستمرة وان معدل النمو السكاني في المنطقة مرتفع بمعدل اعلى من معدل النمو في قضاء الرمادي وكذلك اعلى من معدل النمو في محافظة الانبار، مما يعني ذلك ان التوسع السكني عل حساب الأراضي الزراعية في تزايد مستمر.

ثانيا: مراحل التوسع السكني في منطقة الدراسة

ان التوسع السكني الناتج عن الزيادة المستمرة في اعداد السكان سواء كان سكن منظم ام غير منظم يؤدي الى زيادة الطلب على الأراضي الزراعية.

وقد تبين من خلال نتائج استمارات الاستبيان كما هو موضح في الجدول رقم(٣) والشكل رقم (٣).

جدول رقم (٣): عدد الوحدات السكنية ونسبها المؤية للفترة (١٩٨٠–٢٠٠٩) في منطقة الدراسة.

المرحلة الزمنية	١٩٨٠–١٩٨٩	١٩٩٠–١٩٩٩	٢٠٠٠–٢٠٠٩	المجموع
عدد الوحدات السكنية	٥٧	١٨٣	٤٨١	٧٢١
نسبتها المؤية	%٨	%٢٥.٣	%٦٦.٧	%١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية، نتائج استمارات الاستبيان، تشرين الثاني، ٢٠٠٩م.

شكل رقم (٣): عدد الوحدات السكنية للفترة (١٩٨٠–٢٠٠٩) في منطقة الدراسة.

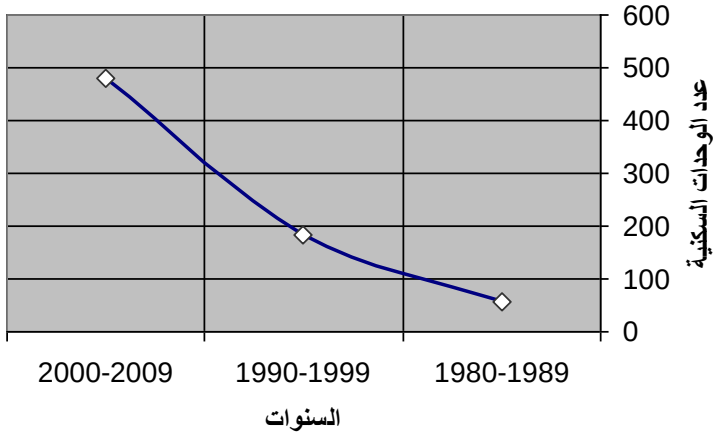

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على الجدول رقم (٣).

ان نسبة عدد الوحدات السكنية التي شيدت خلال الفترة (١٩٨٠–١٩٨٩) بلغت ٨%من مجموع الوحدات السكنية الموجودة حاليا في منطقة الدراسة، بينما بلغت

نسب عدد الوحدات السكنية التي شيدت خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩) ٢٥.٣% ، امـا فـي الفتـرة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) فقـد بلغـت نسـبة عـدد الوحـدات السـكنية ٦٦.٧%، أي ان اكثر من نصف عدد الوحدات السكنية الموجودة حاليا على ارض منطقة الدراسة قد شيدت خلال فترة تسع سنوات وهي السنوات التي اعقبت احتلال العراق بعد عام ٢٠٠٣م وما تلاها من انفلات امني وغياب للقانون وفوضى في شتى ميادين الحياة شجع على التوسع في بناء الوحدات السكنية بشكل عشوائي.

وقد بلغ مجموع عدد الوحدات السكنية في منطقة الدراسة حتى عام ٢٠٠٩ (٧٢١) وحدة سكنية، بلغ معدل مساحة الوحدة السكنية (٣٥٠)م^{٢} وبذلك فقد شغلت هذه الوحدات السكنية مساحة بلغت(٢٥٢٣٥٠)م٢ ، أي ما يعادل (١٠٠.٩٤) دونم ان هذه المساحة بمجملها قد اقتطعت من الأراضي الزراعية الخصبة والمستغلة في الإنتاج الزراعي، كما ان معظم الوحدات السكنية في منطقة الدراسة هي من الطراز الحديث ذات الطابقين والتي يلحق بها على الاغلب مساحة من الارض ليست بالقليلة تخصص للحديقة، وقد بلغ معدل مساحة الحديقة في منطقة الدراسة (١٣٠)م٢ شغلت مساحة من الارض بلغت (١٥١٩٧٠)م٢، أي ما يعادل (٦٠.٧) دونم، فضلا عن ذلك فانه غالبا ما يلحق بالوحدة السكنية باعتبارها وحدة سكنية ريفية مساحة من الارض تخصص للمخازن وحضائر الحيوانات، وقد بلغ مساحة هذه الاستعمالات (٤٢)م٢ لكل وحدة سكنية، وبلغ اجمالي المساحة التي شغلتها هذه الاستعمالات (٤٩٠٩٨)م٢ أي ما يعادل (١٩.٦٤) دونم، وقد بلغت اجمالي المساحة التي شغلتها الوحدات السكنية وما يلحق بها من حدائق ومخازن وحضائر حيوانات(١٨١.٣٥) دونم.

كما شهدت الفترة التي تلت عام ٢٠٠٣م توجه السكان في منطقة الدراسة نحو بناء محلات تجارية على الشوارع الرئيسية والفرعية التي تخترق منطقة الدراسة، وذلك بسبب التدهور الامني وانقطاع الطرق وعدم تمكن السكان من الوصول الى سوق مدينة الرمادي لتلبية احتياجاتهم، وقد بلغ عدد المحلات التجارية في منطقة الدراسة (١٩٣) محل، بلغ معدل مساحة المحل الواحد ٢٠م^{٢} ، وقد بلغت المساحة التي شغلتها هذه المحلات (٣٨٦٠)م^{٢} أي ما يعادل ١.٥٤ دونم. كما تم تشييد خلال هذه الفترة معمل ثلج بمساحة(١٣٥٠)م^{٢}، أي ما يعدل مساحة نصف دونم تقريبا.

ان سبب التوسع في بناء الوحدات السكنية خصوصا بعد عام ٢٠٠٣ يعود الى[٣]:

١. تحسن المستوى المعاشي للسكان حيث ان معظم السكان يعملون في وظائف الاجهزة الامنية والدوائر الحكومية والتي تتميز بدخل شهري مرتفع قياسا بالمهن الاخرى، حيث بلغ معدل الدخل الشهري لسكان منطقة الدراسة(٨٠٠) الف دينار ، وقد بلغت نسبة الموظفين في منطقة الدراسة (٥٤)% من مجموع السكان العاملين فيها، بينما بلغت نسبة السكان اللذين يعملون في اعمال حرة(٢٥)%، اما نسبة السكان اللذين يعملون في الزراعة فقد بلغت(٢١)%، مما يعني عزوف عدد كبير من سكان منطقة الدراسة عن العمل في الزراعة والتوجه نحو الوظائف الحكومية وبالتالي فأن ذلك سيؤدي الى ترك مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بورا دون زراعة.

٢. الانشطار الأسري يعد عامل اخر مسبب للتوسع في بناء وحدات سكنية، ويتمثل ذلك في رغبة معظم الافراد بعد الزواج في بناء منزل مستقل عن الاهل، وما يؤكد ذلك هو ان نسبة عدد الوحدات السكنية التي بنيت بسبب

الانشطار الأسري بلغت (٨٩.٣)% من مجموع الوحدات السكنية في منطقة الدراسة.

٣. الهجرة من المدينة الى الريف، ان ضيق المدينة واكتضاضها بالسكان دفع بعض السكان الى التوجه نحو الريف المجاور خصوصا أولئك اللذين تربطهم روابط أسرية مع سكان منطقة الدراسة، وقد بلغت نسبة عدد الوحدات السكنية التي بناها المهاجرين الجدد الى منطقة الدراسة(٨.٥)% من مجموع الوحدات السكنية في منطقة الدراسة.

هذا وان ما يزيد من خطورة مشكلة التوسع السكني هو ان التوسع في بناء الوحدات السكنية في منطقة الدراسة يأخذ اتجاها أفقيا اكثر منه عموديا مما يزيد من مساحة الأراضي الزراعية المقتطعة.

ثالثا: اثر التوسع السكني على الإنتاج الزراعي

مما لا شك فيه ان زيادة مساحة التوسع السكني يقابله انخفاض في مساحة الأراضي الزراعية وبالتالي يؤدي الى انخفاض كمية الإنتاج الزراعي، اذ اتضح مما سبق ان اجمالي المساحة التي شغلتها الوحدات السكنية وما يلحق بها من حدائق ومخازن وحضائر حيوانات قد بلغت (١٨١.٣٥) دونم، ان هذه المساحة قد اقتطعت من أراضي زراعية خصبة، كان يمكن ان تنتج هذه المساحة لو زرعت بمحصول القمح مثلا (٧٢) طن على اقل تقدير، او ان تنتج (٩٠) طن من محصول الشعير، كما يمكن لهذه المساحة ان تعيل اكثر من (١٠٠) رأس

من الأبقار لو زرعت بمحاصيل علفية او ان تعيل اكثر من (٢٠٠)رأس من الأغنام والماعز لو استغلت ايضا بمحاصيل علفية.[٤]

ومن خلال ملاحظة الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٤) الذي يبين مساحة المحاصيل الزراعية في منطقة الدراسة للفترة من (١٩٨٧– ٢٠٠٩) يظهر ان هناك تذبذب في المساحة المزروعة بالمحاصيل الزراعية.

جدول رقم(٤) المساحة المزروعة بالمحاصيل الزراعية للفترة(١٩٨٧–٢٠٠٩) في منطقة الدراسة بالدونم.

المحصول	السنة	١٩٨٧	٢٠٠٢	٢٠٠٩
الحبوب		١٠٦٧	٢٥٣٠	١١٤٣
خضر صيفية		٦٦٧	٩٦٦	٣٣٤
خضر شتوية		٥٨٧	٢٠٢	١٦٥
بستنة		٣٩١	٥٤٧	٥١٣
المجموع		٢٨٠٤	٤٧٥٢	٢٢٢٧

المصدر: مديرية زراعة قضاء الرمادي، قسم التخطيط والمتابعة، الخطة الزراعية في مقاطعة ١٧ البوذياب للفترة (١٩٨٧–٢٠٠٩)، سجلات غير منشورة.

شكل رقم(٤) المساحة المزروعة بالمحاصيل الزراعية للفترة(١٩٨٧–٢٠٠٩) في منطقة الدراسة بالدونم.

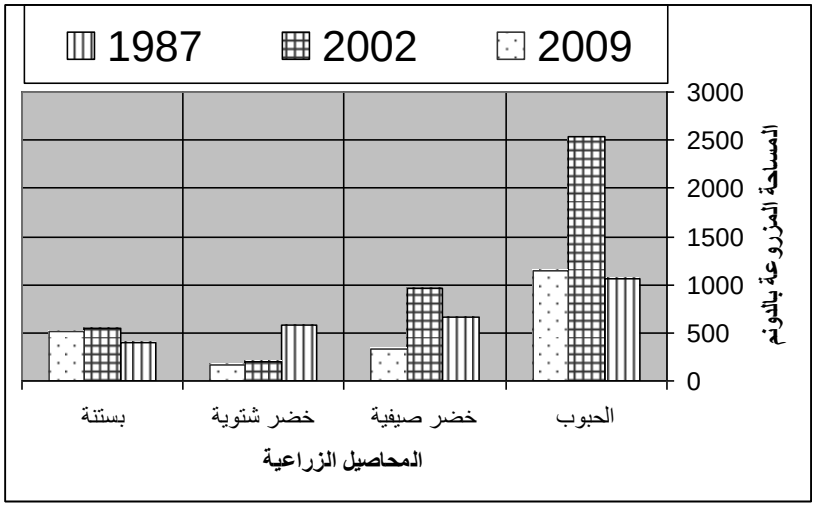

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على الجدول رقم (٤).

حيث يلاحظ ان في سنة ٢٠٠٢ هناك زيادة في مساحة معظم المحاصيل الزراعية قياسا بسنة ١٩٨٧ و٢٠٠٩ ، اذ بلغت اعلى مساحة لمحاصيل الحبوب والتي شغلت مساحة (٢٥٣٠) دونم تلتها محاصيل الخضر الصيفية بمساحة(٩٦٦) دونم ثم محاصيل البستنة بمساحة (٥٤٧) دونم واخيرا جاءت محاصيل الخضر الشتوية بمساحة (٢٠٢) دونم، ان ارتفاع مساحة المحاصيل الزراعية لسنة ٢٠٠٢ جاء بسبب ظروف الحصار الاقتصادي الذي كان مفروض على القطر مما دفع بمعظم الفلاحين الى التوسع في زراعة مختلف المحاصيل وخصوصا محاصيل الحبوب. اما بالنسبة لسنة ٢٠٠٩ فيلاحظ انخفاضا واضحا بالمساحة المزروعة بمختلف المحاصيل الزراعية، اذ بلغت المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب (١١٤٣) دونم وهي تساوي اقل من

نصـف المسـاحة المزروعـة بـالحبوب عـام ٢٠٠٢، امـا محاصـيل البسـتنة فقـد شغلت مساحة(٥١٣) دونم تلتها الخضر الصيفية بمساحة (٣٣٤) دونم فالخضر الشتوية بمساحة (١٦٥) دونم، وقد بلغت اجمالي المساحة المزروعة بمختلف المحاصيل الزراعية لسنة ٢٠٠٩ (٢٢٢٧) دونم بينما بلغت اجمالي المساحة المزروعة لسنة ٢٠٠٢ (٤٧٥٢) دونم وهي ما تعادل اكثر من ضعف المساحة الزراعية لسنة ٢٠٠٩.

امـا مـا يتعلـق باعـداد الثـروة الحيوانيـة فـي منطقـة الدراسـة فقـد تباينـت أعـدادها للفترة(١٩٨٧–٢٠٠٩) بمستويات مشابه الى مستويات تذبذب المساحة الزراعية للفترة نفسها وهذا ما نلاحظه من الجدول رقم (٥) والشكل رقم(٥).

جدول رقم(٤)اعداد الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة للفترة (١٩٨٧–٢٠٠٩)

نوع الحيوان / السنة	١٩٨٧	٢٠٠٢	٢٠٠٩
الأغنام	٩٢٧	٢٥٧٥	١٧٦٩
الأبقار	٦٧٥	١٨٧٥	٣٥٣
الماعز	١٣٩	٣٨٦	٢٦٥
المجموع	١٧٤١	٤٨٣٦	٢٣٨٧

المصدر: مديرية زراعة قضاء الرمادي، قسم الثروة الحيوانية، اعداد الثروة الحيوانية في مقاطعة ١٧ البوذياب للفترة (١٩٨٧–٢٠٠٩)، سجلات غير منشورة.

شكل رقم(٥)اعداد الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة للفترة (١٩٨٧–٢٠٠٩).

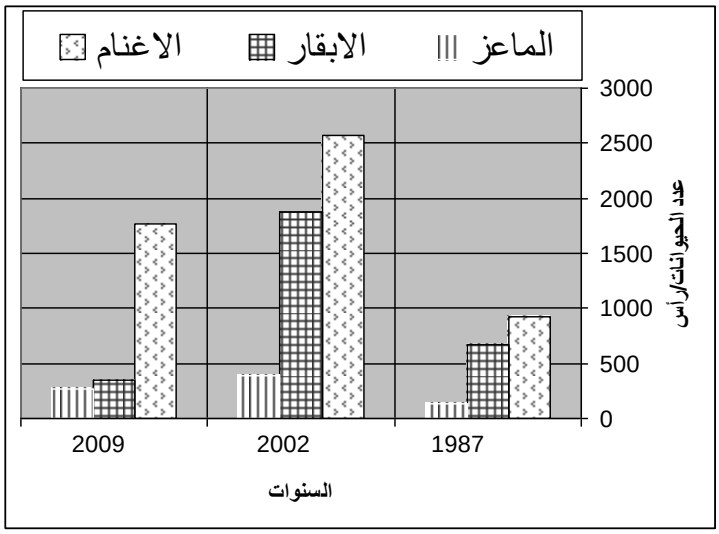

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على الجدول رقم(٥).

اذ يلاحظ ان اعداد الأغنام انخفضت من (٢٥٧٥) رأس في عام ٢٠٠٢ الى (١٧٦٩) رأس في عام ٢٠٠٩، وانخفضت اعداد الأبقار ايضا من (١٨٧٥) رأس في عام ٢٠٠٢ الى (٣٥٣) رأس عام ٢٠٠٩ أي انخفضت الى اقل من ربع عدد الأبقار لسنة ٢٠٠٢، كذلك انخفضت اعداد الماعز من (٣٨٦) رأس عام ٢٠٠٢ الى (٢٦٥) عام ٢٠٠٩.

ان انخفاض مساحة الأراضي الزراعية واعداد الثروة الحيوانية بالنسبة لسنة ٢٠٠٩ جاء لعدة اسباب كان من بينها التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية وكما يأتي:

١. عزوف معظم سكان منطقة الدراسة عن مزاولة الزراعة والتوجه نحو الوظائف الحكومية والاعمال الحرة والتي توفر دخل مادي اعلى نسبيا من الدخل الذي توفره الزراعة.
٢. شحة مياه الري في المنطقة بسبب توقف معظم مشاريع الري عن العمل نتيجة الاحداث التي تلت عام ٢٠٠٣ وما نتج عنها من عمليات عسكرية طالت مشاريع الري وأوقفتها عن العمل.
٣. ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي من مكننة زراعية وبذور محسنة وأسمدة ومبيدات في الأسواق التجارية وعدم قدرة معظم المزارعين على توفير هذه المستلزمات فضلا عن عدم قيام المؤسسات الزراعية بتوفيرها للفلاح مما نتج عن ذلك ان عدد كبير من المزارعين تركوا أراضيهم بورا دون زراعة.
٤. انخفاض مساحة الحيازة الزراعية في منطقة الدراسة، اذ بلغ معدل مساحة الحيازة الزراعية (٩) دونم، وذلك بسبب الانشطار الأسري وما ينتج عنه من تقسيم ملك الأب على الأبناء وملك الأبناء على الأحفاد وهكذا الى ان انخفضت مساحة الحيازة الزراعية، فمثلا إذا كان احد المزارعين يملك (١٠٠) دونم ولديه (١٠) أولاد فان حصة كل ولد ستكون (١٠) دونم وان كل ولد لديه ابنان فان حصة كل ابن ستكون خمسة دوانم وهكذا يلاحظ ان مساحة الحيازة الزراعية انخفضت من ١٠٠ دونم الى ٥ دونم خلال خمسين سنة تقريبا، وان انخفاض معدل الحيازة الزراعية ادى الى تغير أنماط استعمالات الارض الزراعية فانخفضت مساحات محاصيل الحبوب وانخفض الإنتاج الزراعي لمعظم المحاصيل الاخرى.

٥. فضلا عن الأسباب السالفة الذكر فان التوسع في بناء الوحدات السكنية على حساب الأراضي الزراعية كان له أثرا في انخفاض مساحة الأراضي الزراعية ومن ثم انخفاض معدل الإنتاج الزراعي، اذ بلغت مساحة الوحدات السكنية وما يلحق بها من حدائق ومخازن وحضائر حيوانات (١٨١.٣٥) دونم وهي مساحة كبيرة بالنسبة لمقاطعة واحدة من مقاطعات قضاء الرمادي.

٦. ان الاستمرار في التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية دون ضوابط حتما سيؤدي الى انخفاض مساحة الأراضي الزراعية سنة بعد اخرى. وهذا ما يمكن ملاحظته من تفحص الجدول رقم (٥) الذي يبين التوقعات المستقبلية لعدد سكان منطقة الدراسة في عام ٢٠٢٠م وعدد ما يحتاجون إليه من وحدات سكنية.

جدول رقم(٦) التوقعات المستقبلية للحاجة الى السكن في منطقة الدراسة لعام ٢٠٢٠م.

عدد السكان عام ٢٠٢٠	عدد الأسر	الخزين من الوحدات السكنية	الحاجة الى الوحدات السكنية
٨٩٩١	٩٩٩	٧٠٣	٢٩٦

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على، أمنة صبار مطر الدليمي، التوسع العمراني وأثره على الأراضي الزراعية في ريف مدينة الخالدية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الانبار، كلية الآداب، قسم الجغرافية، ص١٤٩.

اذ تشير التوقعات المستقبلية ان هناك حاجة الى (٢٩٦) وحدة سكنية في العشر سنوات القادمة ستحتاج هذه الوحدات الى (٦١) دونم من مساحة الأراضي الزراعية لإقامتها وستصبح المساحة التي تشغلها جميع الوحدات السكنية (٢٤٢) دونم، وهذا يعد رقم كبير وانه سيكون اكبر من ذلك بكثير لو نظرنا الى ان

التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية يجري في جميع مقاطعات قضاء الرمادي وان كان بمستويات متباينة عن مستوى منطقة الدراسة، مما يزيد من خطورة هذه المشكلة، الأمر الذي يهدد مساحة الأراضي الزراعية بالانخفاض إذا ما تركت الأمور تجري بشكل عشوائي دون تخطيط.

النتائج

١. ارتفاع معدل النمو السكاني في منطقة الدراسة وان هذا النمو مرشح للاستمرار في المستقبل حسب التوقعات المستقبلية
٢. ان ارتفاع معدل النمو السكاني ادى الى التوسع في بناء الوحدات السكنية على حساب الأراضي الزراعية.
٣. ان نسبة ٦٦.٥% من عدد الوحدات السكنية في منطقة الدراسة قد شيدت خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) بسبب ارتفاع المستوى المعاشي للسكان خلال هذه الفترة.
٤. انخفاض نسبة مساحة الأراضي المزروعة في منطقة الدراسة في السنوات الاخيرة وخصوصا في سنة ٢٠٠٩، حيث بلغت نسبة مساحة الأراضي المزروعة ٣٥% من مجموع مساحة الأراضي الزراعية في المنطقة وان هذا الانخفاض جاء لعدة اسباب كان من بينها التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية.
٥. ان استمرار التوسع السكني على حساب الأراضي الزراعية بدون ضوابط تحكمه يهدد بفقدان أراضي الظهير الزراعي.

التوصيات

١. سن القوانين والقرارات التي تمنع البناء في الأراضي الصالحة للزراعة او ضمن الأراضي المزروعة بالبساتين والمحاصيل الأخرى، وفرض غرامات مالية باهظة على من يتجاوز ذلك.
٢. الحد من ظاهرة بناء الوحدات السكنية ذات المساحات الواسعة والتي تتجاوز مساحتها (٢٥٠)م^{٢}.
٣. التشجيع على السكن العمودي خصوصاً في المناطق الحضرية لإيقاف ومنع زحفها تجاه الأراضي الزراعية.
٤. توعية وإرشاد المزارعين بأهمية الأرض الزراعية بوصفها مورداً متجدداً وتوجيههم نحو استغلال الأراضي التي لا تصلح للزراعة في بناء المساكن وفي إقامة المشاريع الاخرى.
٥. تقليل السكن المبعثر في المناطق الريفية والعمل على إقامة المستوطنات الريفية التي تضم تجمع للوحدات السكنية في الأراضي المتروكة والتي لا تصلح للزراعة لا سيما وان قضاء الرمادي يضم مساحات صحراوية واسعة لا تصلح للزراعة في الوقت الحاضر ولكنها تصلح للسكن اذا توفرت لها الخدمات..

مصادر البحث

١. فوزي بودقة، الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والبعد العمراني، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، ٢٠٠٨، ص٨٧.

٢. لميعة بنت عبد العزيز بن محمد الجاسر، التعدي العمراني على حساب الرقعة الزراعية في مدينتي بريدة وعنيزة في الفترة (١٩٨٦-٢٠٠٧) باستخدام نظم الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، الملتقى الخامس للجغرافيين العرب، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، ٢٠٠٨، ص٨٨٦.

٣. عمر فتاح كامل، التباين المكاني لتوزيع سكان قضاء الرمادي للمدة (٧٧٩١-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة الانبار، كلية التربية) قسم الجغرافية، ٢٠٠٨، ص٢١٣.

٤. الدراسة الميدانية، نتائج استمارات الاستبيان، تشرين الثاني، ٢٠٠٩م.

٥. الدراسة الميدانية، نتائج استمارات الاستبيان، تشرين الثاني، ٢٠٠٩م.

٦. استخرجت هذه التقديرات بالاعتماد على معدل إنتاج الدونم لهذه المحاصيل في منطقة الدراسة

٧. مديرية زراعة قضاء الرمادي، قسم التخطيط والمتابعة، الخطة الزراعية في مقاطعة ١٧ البوذياب للفترة (١٩٨٧-٢٠٠٩)، سجلات غير منشورة.

٨. مديرية زراعة قضاء الرمادي، قسم الثروة الحيوانية، اعداد الثروة الحيوانية في مقاطعة ١٧ البوذياب للفترة (١٩٨٧-٢٠٠٩)، سجلات غير منشورة.

٩. أمنة صبار مطر الدليمي، التوسع العمراني وأثره على الأراضي الزراعية في ريف مدينة الخالدية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الانبار، كلية الآداب، قسم الجغرافية، ص١٤٩.

حيث تم استخراج التوقعات المستقبلية كم يأتي:

١. استخراج عدد السكان لعام ٢٠٢٠
٢. استخراج عدد الأسر وذلك بقسمة عدد السكان على معدل حجم الأسرة.
٣. استخراج الخزين من الوحدات السكنية من خلال قسمة عدد الوحدات لعام ٢٠٠٩ على ٤٠ وهو معدل عمر الوحدات السكنية، والناتج يطرح من عدد الوحدات السكنية لسنة ٢٠٠٩.
٤. الحاجة الى الوحدلت السكنية= عدد الأسر – الخزين من الوحدات السكنية